مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٠٢**

الاثنين، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد الحمود	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد ميكاي
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	شيلي	السيد إيراسوريس
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الثالث والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/761)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الثالث والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/761)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة عايشاتو منداودو سليمان، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بالسيدة منداودو التي تنضم إلى جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من أبيدجان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/761، التي تتضمن التقرير المرحلي الثالث والثلاثين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسيدة منداودو.

السيدة مينداودو (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن للمرة الأولى منذ أن توليت مسؤولياتي بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام في كوت ديفوار، في تموز/يوليه ٢٠١٣.

لا تزال كوت ديفوار تحرز تقدما جيدا، ويسير البلد بثبات على الطريق إلى السلام والاستقرار الدائمين. وبدأت الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية التي نفذتها الحكومة تحقق نتائج ملموسة، مع نمو اقتصادي جيد، وتدفق الاستثمار الأجنبي وتجديد القطاع الخاص. وقد شرعت الحكومة في سلسلة من الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى تعزيز الشمول السياسي للجميع، بما في ذلك وضع التشريعات التي طلبتها المعارضة السياسية بشأن تمويل الأحزاب السياسية.

وكما يؤكد التقرير المعروض على المجلس (S/2013/761)، فإن الحكومة، بقيادة الرئيس واتارا، قد قامت بمبادرات تصالحية هامة تجاه المعارضة السياسية، ولا سيما الإفراج المؤقت عن العديد من كبار الأفراد المرتبطين بالرئيس السابق لوران غباغبو. كما اتخذت الحكومة خطوات في سبيل معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الإيفوارية، بما في ذلك عن طريق سن تشريعات بشأن مسائل حيازة الأراضي والجنسية، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لعملية المصالحة الوطنية. ويستمر الحوار بين الحكومة و ١١ حزبا معارضا في سياق الإطار الدائم للحوار، وقد أسفر عن إحراز تقدم هام في عملية المصالحة السياسية.

ولئن كان الحزب الحاكم السابق، الجبهة الشعبية الإيفوارية، لا يزال يرفض المشاركة في الإطار الدائم للحوار، فقد تم إحراز خطوات هامة فيما يتعلق بالحوار المباشر بين الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية، وكذلك مع الحزب الحاكم. ففي أوائل كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت الجبهة الشعبية الإيفوارية مع تجمع الجمهوريين للمرة الأولى خلال عقد من الزمان. وولّد عقد ذلك الاجتماع في جو ودي زخما هاما، وأنا أرحب بالالتزام المشترك الذي أعرب عنه كلا الطرفين بمواصلة إجراء المزيد من الحوار بطريقة تصالحية.

كما استأنفت الجبهة الشعبية الإيفوارية الحوار المباشر مع الحكومة في أيلول/سبتمبر، وعقدت اجتماعات كان آخرها

في ١٥ كانون الثاني/يناير. وعلى الرغم من عدم إحراز أي تقدم ملموس بشأن المسائل المعلقة، فإن تلك الاجتماعات دليل هام على توفر الإرادة السياسية لدى أصحاب المصلحة في كوت ديفوار لمعالجة خلافاتهم عن طريق الحوار البناء. وكما يبين التقرير المعروض على المجلس، اقترحت الجبهة الشعبية الإيفوارية إنشاء آلية جديدة للحوار – الاجتماع العام للجمهورية، الذي سيضم نطاقا أوسع من المجتمع المدني – وقد وافق الرئيس على استعراضه عن كثب.

وقد بذلت الحكومة جهودا للمضي قدما بإصلاح قطاع الأمن. كما حددت هدفا طموحا يتمثل في النزع التام لسلاح جميع المقاتلين السابقين بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي مجال حقوق الإنسان، قامت الحكومة بتمديد ولاية الوحدة الخاصة للتحقيق والدراسة المكلفة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وفي الوقت نفسه، وخلال الخطاب الذي وجهه الرئيس واتارا للأمة بمناسبة العام الجديد، أعلن أنه قد طلب إلى وزير العدل استعراض إمكانية إطلاق سراح مزيد من السجناء الذين اعتقلوا خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. كما كرر تأكيد التزام حكومته بتكثيف الجهود الرامية إلى ضمان العودة الطوعية والآمنة للاجئين السياسيين، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبلدان المعنية حيث يقيم اللاجئون السياسيون. لقد شهدنا بالفعل عودة العديد من كبار المسؤولين والأفراد العسكريين المرتبطين بالرئيس السابق غباغبو والجبهة الشعبية الإيفوارية، وعودة اللاجئين عبر الحدود مع ليبريا وغينيا وغانا. وقد أسهمت هذه الأعمال في تعزيز المناخ السياسي في كوت ديفوار.

يمضي اقتصاد كوت ديفوار على مسار سريع نحو الانتعاش، في حين تثير معدلات النمو الإعجاب.ويعزى ذلك جزئيا إلى تعزيز الاستقرار السياسي وتقديم الدعم المالي إليها من شركائها الدوليين. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الحكومة تواصل تعزيز وجودها على الصعيد المحلي، بما في ذلك من خلال تسمية أعضاء السلطات المحلية مؤخرا. وفي الوقت نفسه، تزداد مشاركة الزعماء التقليديين والمحليين في مساندة التماسك الاجتماعي. وهم يشاركون أيضا عن كثب في التصدي للتوترات بين الطوائف وللتحديات الماثلة المتعلقة بإخلاء الغابات المحمية، وخصوصا في غرب البلد.

وبالرغم من التقدم الملموس المحرز والعزم الحقيقي الذي تبديه الحكومة، فإن كوت ديفوار ما تزال تواجه تحديات متعلقة بالأمن، وما زالت الحالة هشة. وما تزال حوادث العنف المتكررة بين الطوائف والمجموعات العرقية، علاوة على أعمال السطو المسلح والجريمة المنظمة، تمثّل تحديا كبيرا للاستقرار والأمن في البلد. ولا يزال جهاز الأمن الوطني بحاجة إلى عملية إصلاح على نطاق واسع، بما في ذلك بغية تخليصه من تلك العناصر المتورطة في حوادث العنف والانتهاكات. وما زال عدم الوضوح إزاء وضع الصيادين التقليديين (الدوزو) يسهم في انعدام الأمن، ويشكّل تهديدا لحقوق الإنسان للمواطنين في العديد من المناطق في البلد. وقد استجابت الحكومة على نحو استباقي من أجل التصدي للعنف عن طريق إطلاق عملية في تشرين الثاني/نوفمبر، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ترمي إلى حل الجماعات المسلحة وإزالة نقاط التفتيش غير القانونية.

وما تزال هناك تهديدات خطيرة للسلام والأمن في غرب البلد جراء التداول غير المشروع للأسلحة، بالإضافة إلى الشبكات المرتبطة بالنظام السابق ووجود المحاربين السابقين وغيرهم من العناصر الإجرامية على الحدود مع ليبريا. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين التصدي لمعظم الأسباب الجذرية للصراع بشكل كامل في تلك المنطقة. وعلى صعيد إيجابي، لا يزال التعاون الجيد بين حكومتي كوت ديفوار وليبريا، وبين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في

ليبريا يسفر عن نتائج طيبة، إذ لم نشهد هجوما كبيرا عبر الحدود خلال عام تقريبا.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قمت بزيارة عدة مناطق في غرب كوت ديفوار، حيث اجتمعت مع ممثلين للمجتمعات المحلية وزعماء دينيين، فضلا عن ممثلي السلطات المحلية. وهناك شهدت مرة أخرى هشاشة الحالة في الميدان، وضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا، وأن يشارك بصورة كاملة كي يكفل اندثار أوقات الفوضى والعنف وانعدام الأمن تماما في جوف الماضي. وأكد الذين التقيتهم على أهمية الإسراع بمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وكفالة إقامة العدل.

وما تزال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تواصل إعادة تشكيل العنصر العسكري، فضلا عن توطيد وجودها في غرب البلد وغيره من الأنحاء الأخرى التي تتسم بالخطر الشديد، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. وقد تم بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر سحب الشركة العامة للمراقبة من البلد، وتولت المؤسسات الأمنية الوطنية المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن لكبار أعضاء الحكومة وغيرهم من الشخصيات السياسية. وبحلول نهاية حزيران/يونيه سنكون قد انتهينا من عملية تخفيض القوات بمقدار ١ ٧٠٠ فرد على النحو المطلوب بموجب القرار ٢١١٢ (٢٠١٣)، في ذات الوقت الذي نكفل فيه تعزيز قدرات القوة المنتشرة في غرب البلد. وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا العمل عن كثب مع الأمانة العامة بشأن التخطيط لشكيل قوة العملية ووضعها وقوامها بشكل مناسب إلى حين حلول موعد إجراء الانتخابات الإيفوارية وأثناءها، الأمر الذي سيجري وضعه في إطار الاستعراض الاستراتيجي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، الذي سيجري الشهر المقبل. وستقدم مقترحات محددة في ذلك الصدد إلى مجلس الأمن في تقريرنا في شهر أيار/مايو.

ويكتسي التشجيع على ثقافة احترام حقوق الإنسان أهمية بالغة لنجاح المصالحة الوطنية. ومن الأهمية بمكان إنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، بصرف النظر عن مركزهم أو انتمائهم السياسي. وما زال يساورني القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تقديم مرتكبي أبشع الهجمات التي وقعت في عام ٢٠١٢ إلى العدالة، بما في ذلك الانتهاكات التي حدثت في مخيم ناهيبلي للأشخاص المشردين داخليا، وقتل سبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في بارا.

وقد عملت الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحكومة البلد بشكل وثيق لوضع معايير طموحة وواقعية في ذات الوقت لتحقيق السلام المستدام، وقد أرفقت تلك المعايير بالتقرير المعروض على المجلس. وسنواصل العمل عن كثب مع الحكومة من أجل تنفيذ تلك المعايير الهامة. وعلى النحو الذي طلبه المجلس، فقد أجرت عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري تقييما على نطاق واسع لولاية عملية الأمم المتحدة، بغية تحديد المهام التي يمكن نقلها في نهاية المطاف إلى الفريق القطري، فضلا عن تحديد الجداول الزمنية لذلك الانتقال المحتمل. وترد النتائج الأولية لتلك الممارسة في مرفق للتقرير المعروض على المجلس.

ومع ذلك، أود التشديد على نقطتين أثارهما الأمين العام في تقريره. أولا، لقد وضعت القيود المفروضة على الموارد – التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في سياق معني بتحقيق الاستقرار كما هو الحال في كوت ديفوار– قيودا خطيرة على قدرة تلك الهيئات على الاضطلاع بمهام إضافية. وقد أجبرت العديد من الوكالات على وقف عملياتها أو الحد منها في كوت ديفوار بسبب وجود تحديات أكثر إلحاحا في أنحاء أخرى في العالم. ثانيا، يتمثل ما هو أكثر أهمية في كفالة تأكيد نقل مهام عمليات حفظ السلام – على

الصعيدين المدني والأمني معا – في أي بلد من البلدان على الهدف الرئيسي المتمثل في تسليم سائر مهام حفظ السلام المتبقية إلى السلطات السيادية للبلد. وإذ نمضي قدما، فإن ذلك ما نعطيه أولوية في كوت ديفوار عن طريق العمل عن كثب مع الحكومة.

وإذ نتطلع إلى الأمام، خصوصا وأن كوت ديفوار والعديد من البلدان المجاورة في منطقة غرب أفريقيا تمضي قدما نحو عقد انتخابات رئاسية في عام ٢٠١٥، فإن من المهم أن نعمل الآن على توفير الظروف اللازمة لتهيئة بيئة مواتية تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية. وفي ذلك الصدد، سيكون ضروريا إحراز تقدم كبير في مجالات رئيسية، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الانتخابية، ونزع السلاح، وإصلاح القطاع الأمني. وما تزال كوت ديفوار بحاجة إلى تلقي الدعم لتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ومن الضروري مواصلة الضغط على القادة الإيفواريين بغية الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن، والمشاركة في الحوار بروح من التراضي المتبادل، وخصوصا فيما يتعلق بالتحضير لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة نظرا لتصاعد الخطاب الذي يحض على الكراهية في بعض وسائط الإعلام في الآونة الأخيرة. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بترسيخ هذا الاتجاه أو التسامح معه لكونه أحد أسباب الأزمة التي شهدها البلد في عام ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، فما زلت أواصل العمل عن كثب مع الزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمعات المحلية الذين يضطلعون بدور هام في نزع فتيل التوتر وإدانة مثل هذا السلوك.

وما يزال الدعم المستمر من قبل مجلس الأمن والدول الأعضاء والشركاء على الصعيدين الدولي والإقليمي ضروريا للغاية من أجل تمكين البلد من التغلب على العديد من التحديات، خاصة فيما يتعلق بالأمن وتحقيق الوئام الوطني، وإجراء حوار سياسي حقيقي. ومن المهم بالقدر ذاته أن تكون الأمم المتحدة مجهزة تجهيزا كاملا لمواصلة الوفاء بمسؤوليتها المتمثلة في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق استقرار الحالة الأمنية وحماية المدنيين وتعزيز سلطة الدولة وترسيخ المصالحة.

وأود أن أشكر المجلس على دعمه المتواصل لجهودنا الجماعية لدعم شعب وحكومة كوت ديفوار فيما يقطعان خطوات واسعة صوب تحقيق الاستقرار المستدام.

الرئيس: أشكر السيدة سليمان على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يحيط وفد بلدي علما بالتقرير الممتاز للأمين العام الوارد في الوثيقة S/2013/761 بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لكوت ديفوار، السيدة عايشاتو منداودو سليمان، على إحاطتها الإعلامية المتميزة بشأن الحالة في كوت ديفوار. ونهنئها على العمل الرائع الذي قامت به خلال هذه الفترة القصيرة منذ وصولها إلى كوت ديفوار قبل ستة أشهر.

وأود أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة حول بعض الجوانب التي يرى وفد بلدي أنها في غاية الأهمية في ما يتعلق بالوضع الأمني والحوار السياسي وعملية المصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي.

بخصوص الوضع الأمني، نتفق مع جاء في تقرير الأمين العام عن أن الوضع الأمني قد تحسن بشكل ملحوظ منذ تولي رئيس الدولة المسؤولية عن قطاع الدفاع. فخلال العام الماضي، لم يُبلَّغ عن وقوع أي هجمات كبرى تستهدف قوات الأمن أو المنشآت الحكومية. وأدى إنشاء مركز تنسيق القرارات التنفيذية إلى تقليل وقوع الجرائم الخطيرة مثل أعمال السرقة

والخطف وعمليات السطو المسلح. وترتب على ذلك تسجيل اتجاه إيجابي لمؤشر الأمن الذي تعترف به الأمم المتحدة، والذي انخفض من ٣,٨ في عام ٢٠١٢ إلى ١,٣ في عام ٢٠١٣ في جميع أنحاء البلد.

وقد هيأ هذا التحسن ظروفا مواتية لعودة المنظمات الدولية التي كانت قد غادرت البلد – بما في ذلك منظمة التجارة الخارجية اليابانية والمركز الأفريقي للأرز ومصرف التنمية الأفريقي، والذي سيظل في البلد حتى عام ٢٠١٥، والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) – وللإنشاء المزمع لمكتب إقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كوت ديفوار. ولكن، وكما أشارت الممثلة الخاصة، لا تزال هناك مخاوف بخصوص الحدود مع ليبريا نظرا لاستمرار وجود المرتزقة والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ومع ذلك، فإننا نلاحظ هدوءا كبيرا في غرب البلد حيث لم يُبلَّغ عن وقوع هجمات هناك منذ أكثر من عام. وهكذا، فقد تحسن الوضع بشكل كبير في أعقاب تعزيز التعاون الرباعي بين الأجهزة الأمنية لكوت ديفوار ونظيرتها في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وبخصوص إصلاح قطاع الأمن، تشمل الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها وزارة الدفاع تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للقوات المسلحة وإعادة تنظيمها؛ وتدعيم القدرات الإدارية والتشغيلية للجيش؛ وتحسين الوضع الأمني؛ وتعزيز الوحدة داخل الجيش؛ وتوطيد التماسك الاجتماعي؛ وتشجيع روح الدفاع؛ وإدارة القوات العسكرية؛ ووضع نظام للتدريب؛ والإسهام في السلام والاستقرار على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

وأود أن أشير إلى أن رئيس الدولة ترأس شخصيا أكثر من ٤٣ جلسة لمجلس الأمن القومي وترأس رئيس الوزراء ست جلسات. وأمكن بلوغ نحو ٣٢ في المائة من أهداف إصلاح قطاع الأمن والعمل جار على تحقيق ٤٤ في المائة منها. وسيتم قريبا بلوغ نسبة الـ ٢٤ في المائة المتبقية. وفي هذا الصدد، نشكر شركاءنا، ولا سيما عملية الأمم المتحدة وجميع شركائنا على الصعد الدولية والثنائية والمتعددة الأطراف، الذين يقدمون مساعدة قيمة، لا سيما في إطار الفريق الاستشاري الذي يجتمع شهريا لتقييم حالة إصلاح قطاع الأمن في كوت ديفوار.

بخصوص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قامت الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بإعادة أو إعادة إدماج ٢٧٣٥١ من المقاتلين السابقين، يمثلون ٩١ في المائة من هدف الثلاثين ألف مقاتل الذي كنا نسعى إلى تحقيقه بنهاية عام ٢٠١٣. وتشمل الأسلحة التي تم جمعها ٦ ٥٢١ بندقية هجومية من طراز كلاشنيكوف و ٦ ٣٩٨ قنبلة يدوية و ٤٠٩ قذائف و ٦٣٢ صاروخا و ٣٩٠ ٧٧٧ قطعة ذخيرة. كما تجدر الإشارة إلى أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بقيادة حكومة كوت ديفوار هي عملية شاملة للجميع تماما حيث أنها تدمج المقاتلين السابقين من كلا الجانبين دون استثناء. وثمة فروع للهيئة الوطنية في الجنوب في أبيدجان؛ وفي الوسط في بواكي؛ وفي الشمال في كوروغو، فيركي، بونديالي، بونا؛ وفي الغرب، في مان، دويكوي، توليبلو، غيغلو، سان بيدرو. وقد نجحت الهيئة حتى في حصر المقاتلين السابقين الذين فروا إلى توغو وغانا وليبريا.

وفي ما يتعلق بالتمويل، تمول دولة كوت ديفوار ٨٠ في المائة من تلك العملية. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر عملية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على دعمهم للعملية. وأشير إلى أنه لا يزال هناك ٤٧ ٠٠٠ من

المقاتلين السابقين الذين لم تجر إعادة إدماجهم أو إعادتهم. والمهمة شاقة، ولكن بفضل خبرة الهيئة الوطنية، نأمل أن يتم بحلول نهاية عام ٢٠١٥ إعادة إدماج جميع المقاتلين السابقين أو إعادتهم فعليا. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر مقدما الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي وحكومة اليابان الذين أبدوا نيتهم الانضمام إلى عملية الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مساعدة كوت ديفوار على تحقيق جميع أهدافها في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبخصوص حالة الدوزو، وهم الصيادون التقليديون الذين شاركوا في بعض الاشتباكات خلال أزمة ما بعد الانتخابات، والتي ذكرتها الممثلة الخاصة للأمين العام، فقد اتخذت وزارة الداخلية والأمن بالفعل مبادرات لحثهم على العودة إلى أنشطتهم التقليدية. وأعاد الرئيس الحسن واتارا، بصفته القائد الأعلى للجيش، التأكيد على هذا الالتزام بشدة مؤخرا.

وفي ما يتعلق بالحوار السياسي، نرحب بالانفراج في الوضع السياسي في كوت ديفوار، وهو ما أكدت عليه الممثلة الخاصة. وفي هذا الصدد، برهن الرئيس الحسن واتارا على قيادته في تهيئة بيئة سياسية سلمية وأتاح المجال للمعارضة للتعبير عن اختلافها في الرأي بصورة أفضل في سياق ديمقراطي. وتجلى هذا الالتزام في إيماءات قوية، مثل الإفراج المؤقت عن ١٤ من أعضاء النظام السابق والاستعراض المقبل للحالات الأخرى التي يمكن أن تستفيد أيضا من هذا التدبير؛ والقرارات التي اتخذها مجلس الوزراء لإلغاء تجميد الحسابات المصرفية لأعضاء النظام السابق؛ والنداءات التي وجهها الرئيس إلى المعارضين السياسيين وإلى ضباط وجنود الجيش المقيمين في المنفى للعودة إلى البلد.

وأدت مبادرات رئيس الجمهورية إلى مناخ انفراج حقيقي، وهو أمر نشيد به. وتجلى ذلك بصورة بناءة في استئناف الحوار المباشر بين المعارضة والحكومة في ١٥ كانون الثاني/يناير، وهو أمر مبشر؛ وعودة المدير العام السابق لميناء أبيدجان المستقل ذاتيا، وهو عضو بارز في حزب الرئيس السابق غباغبو، إلى كوت ديفوار في ١٧ كانون الثاني/يناير؛ وعودة ١ ٢٨٨ من أفراد قوات الدفاع والأمن السابقين من المنفى بعد ضمان سلامتهم، وقد جرى استقبالهم يوم الجمعة ٢٤ كانون الثاني/يناير في مراسم جرت في ساحة العرض بوزارة الدفاع، وذلك بفضل نداء أطلقه الرئيس الحسن واتارا. وقبل وصولي، أُبلغت بأن وزير الدفاع في عهد الرئيس السابق غباغبو قد عاد أيضا إلى كوت ديفوار في عطلة نهاية هذا الأسبوع.

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى مشروع القانون المتعلق بمركز المعارضة، الذي اعتمده مجلس الوزراء والذي سيحال قريبا إلى الجمعية الوطنية، وكذلك إلى مشروع نص بشأن تمويل الأحزاب السياسية. وكل هذه التطورات تشير بوضوح إلى اعتزام الرئيس الحسن واتارا ترسيخ ثقافة ديمقراطية حقيقية وشفافة في كوت ديفوار.

وبخصوص المصالحة الوطنية، قدمت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة رسميا تقريرها إلى الرئيس في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بعد عمل استمر عامين. ويوصي التقرير على وجه الخصوص بالتنفيذ الفعال لقانون الأراضي في المناطق الريفية؛ ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في سياسات البلد عموما؛ والحد من أوجه التفاوت في التنمية الإقليمية؛ وإنشاء جيش جمهوري مزود بالوسائل المناسبة والحديثة؛ والحوكمة الرشيدة ومكافحة الإفلات من العقاب وكذلك ترسيخ الديمقراطية.

وفي تلك المناسبة، أشار رئيس اللجنة إلى أن أغلبية الإيفواريين الذين تم التشاور معهم يريدون استجلاء الحقيقة بشأن الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١١. ولذلك تعتزم اللجنة المعنية بالحوار والحقيقة والمصالحة توجيه نداء عام إلى

أولئك الذين سقطوا ضحايا في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١.

وفي ما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي، تشهد كوت ديفوار، في ظل قيادة رئيس الجمهورية وبالتنسيق مع رئيس الوزراء، انتعاشا اقتصاديا قويا، كما يتضح من معدل النمو البالغ ٨ في المائة الذي تحقق في عام ٢٠١٣، ومعدل النمو المتوقع بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعزز البلد مركزه كأكبر منتج للكاكاو في العالم، حيث أنتج ٠٠٠ ٤٤٩ ١ طن من حبوب الكاكاو في ٢٠١٢-٢٠١٣، بما يمثل ٤٠ في المائة من إنتاج الكاكاو في العالم.

وبصفة عامة، أنجز العديد من مشاريع تشييد أو إصلاح الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية أو يجري تنفيذها، ولا سيما في قطاعات الطرق والمياه، والتعليم، والصحة، والإسكان الاجتماعي، والطاقة. وفي ما يتعلق بقطاع الطاقة، تجدر الإشارة إلى أن توربين الغاز السادس في الشركة الإيفوارية لإنتاج الكهرباء، الجهة الخاصة التي تقوم بالتشغيل، دخل الخدمة في الأسبوع الماضي، لتزيد القدرة الإنتاجية للشبكة الوطنية بمقدار ٦٠٠ ١ غيغاواط/ساعة في السنة.

ومن المفيد التذكير بأن المنتدى الدولي لتشجيع الاستثمار سيعقد في أبيدجان في الفترة بين ٢٩ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير. ويتوقع مشاركة ٢٠٠ ٢ مشارك، وسيكون المنتدى ذا أهمية كبيرة بالنسبة للانتعاش الاقتصادي في كوت ديفوار.

واستنادا إلى كل هذه التطورات الإيجابية، فإن حكومة كوت ديفوار، في تأييد تام للنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة، تؤيد التخفيض المخطط لوجود القوات العسكرية والشرطة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإعادة تشكيل العملية خلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠١٥، على النحو المذكور في التقرير المعروض علينا.

وأخيرا، فإن حكومة كوت ديفوار، إذ تدرك مسؤوليتها الأساسية عن إعادة إرساء السلام والاستقرار الدائمين في البلد، ملتزمة بالاضطلاع بدورها الكامل في تحقيق الأهداف التشغيلية المتفق عليها بالتنسيق مع الأمم المتحدة، في سياق التخطيط الاستراتيجي للانتقال من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى تشكيلة تابعة للجنة بناء السلام.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.